مصادر لـ «الأنباء»: زيارة سلطانوف عززت التهدئة الداخلية

لبنان: جلسة «منضبطة» للحكومة اليوم .. وخطاب «عالي النبرة» لنصر الله غداً

بيروت ـ عمر حبنجر

يعقد مجلس الوزراء اللبناني اليوم جلسة مفصلية، هي الأولى منذ بضعة اسابيع يتعين ان تفصل في بنود وملفات كثيرة، أبرزها وربما اخطرها بند ملف شهود الزور الذين تطالب المعارضة باحالتهم الى المجلس العدلي قبل صدور قرار الاتهام باغتيال الرئيس رفيق الحريري، بينما ترفض ذلك الاكثرية انطلاقا من عدم وجود شهود زور قبل القرار الاتهامي أو المحاكمة.

المصادر المطلعة اكدت لـ «الأنباء» عشية انعقاد مجلس الوزراء ان الرئيس سعد الحريري لن يقبل بصيغة احالة «الشهود» الى المجلس العدلي، كما لن يقبل بالتصويت على هذا الملف، ولو حالت المعارضة دون الانتقال للبنود الاخرى، ردا على موقفه هذا.

وتوقعت المصادر الواسعة الاطلاع، تفاديا لانسحاب الحريري من الجلسة، ان الرئيس ميشال سليمان سيمنع طرح التصويت في الجلسة، وتفاديا لانسحاب وزراء الاقلية احتجاجا، سيرفع الرئيس سليمان الجلسة او يعتمد صيغة اخرى تؤدي نفس الغاية، لكنها ستكون جلسة منضبطة.

وماذا عن ردود فعل المعارضة في ضوء تلويحاتها الشارعية، قال المصدر لـ «الأنباء» ان الرئيس الحريري مطمئن الى الحصانة الخارجية للاستقرار الأمني الراهن، مذكرا بزيارة نائب وزير الخارجية الروسية الاخيرة الى بيروت ودمشق وعواصم أخرى وان الكسندر سلطانوف والذي نقل رسالة الى المعنيين في العاصمتين تؤكد على ان الوضع في لبنان ليس متروكا، وان اساس المسألة اقليمي، وليس بوسع التفاصيل الداخلية ان تتخطى الحدود المرسومة.

رسالة مماثلة

وبعد الموقف الفرنسي الحاسم وبعد الرسالة المماثلة التي نقلها رئيس وزراء قطر الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني جاء سلطانوف حاملا التأكيد على دعم روسيا للتهدئة الراهنة في لبنان، ازاء ارتفاع منسوب الخطب المتوترة، وان اي انتكاسة قد تحصل لا يمكن حصرها ضمن الاطار اللبناني.

ولاحظت المصادر تراجع رئيس كتلة الوفاء للمقاومة النائب رعد عن كلام تصعيدي ادلى به، وربطت هذا التراجع بمحادثات سلطانوف في دمشق.

وعن طرح الرئيس بري فكرة ترك مصير ملف «شهود الزور» الى قاضي التحقيق العدلي، بعد سبق الاصرار على حسمه في مجلس الوزراء، قال المصدر: ان هذا الطرح يشكل مخرجا، وبالتالي هو موقف تراجعي ايضا.

ولاحظ المصدر انه رغم التصعيد الذي حصل فان زخم قرار الاتهام استمر على مختلف المستويات الدولية والاقليمية.

يجب انتصار الاستقرار

وفي هذا السياق يقول النائب المستقبلي عمار حوري هناك رغبة من الرؤساء ميشال سليمان ونبيه بري وسعد الحريري في تدبير الزوايا في جلسة مجلس الوزراء اليوم، ويجب ان ينتصر البلد، وينتصر الاستقرار ونلغي الجريمة السياسية في لبنان.

ولكن رئيس اللقاء النيابي وليد جنبلاط اكد في احاديث صحافية الا مبادرة داخلية، لافتا الى ان الاتصالات الرئاسية لم تذلل العقد، انما هناك افكار يتم تداولها وان المبادرة الوحيدة هي المبادرة السعودية ـ السورية وهي مستمرة، مؤيدا فكرة رئيس مجلس النواب نبيه بري حول ملف شهود الزور، وبانتظار رد الرئيس سعد الحريري.

وقال جنبلاط ان وضع بند شهود الزور كبند اول في جلسة مجلس الوزراء اشارة ايجابية من قبل الحريري، لذلك فانا لا احبذ اللجوء الى التصويت وليتم التوافق على هذا الملف وكفى تأخيرا، واعتقد ان هناك امكانية لذلك.

نبرة عالية

في غضون ذلك كشفت أوساط حزب الله انه سيكون للأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله غدا خطاب عالي النبرة يضع خلاله النقاط على الحروف، خاصة انه ترك فسحة طويلة للمساعي الخيرة السعودية ـ السورية، وبالتالي، وبعد تبيان تعثر هذه المساعي وعدم تمكنها من التوصل الى برنامج معين وانتظار المخارج اللبنانية للبناء عليها، لابد للنبرة العالية للسيد نصرالله ان تكون بمنزلة عامل محفز للفريق الآخر، وبالتحديد لرئيس الحكومة سعد الحريري، لأخذ المبادرة قبل صدور القرار الظني.

وتضيف الأوساط: «نحن قلنا ونكرر ان ما قبل القرار الظني لن يكون كما بعده، ومعطياتنا تؤكد ان بلمار يسلم كاسيزي القرار الاتهامي قبل 22 من الشهر الجاري، وبالتالي فالمطلوب من الحريري التحرك قبل هذا الموعد».

رئيس الحكومة سعد الحريري مستقبلا المدير العام لقوى الأمن الداخلي اللواء اشرف ريفي ورئيس فرع المعلومات العقيد وسام الحسن مساء امس الأول (محمود الطويل)

مصدر لبناني مسؤول لـ «الأنباء»: التهدئة مستمرة حتى إشعار آخر

بيروت ـ ناجي يونس

تؤكد الاتصالات الخارجية الفرنسية ـ السورية والسورية ـ السعودية اضافة الى سائر التوجهات والمواقف العربية والدولية انه لا مخارج من الممكن التوصل اليها في الايام القليلة المقبلة في لبنان.

ويقول مصدر لبناني مسؤول لـ «الأنباء» ان الستاتيكو القائم يدل على ان التهدئة والهدنة مستمرتان حتى اشعار آخر، فلا اتفاق في الافق حول موضوع شهود الزور ولا ملامح تفاهم على التسوية الممكنة للقرار الاتهامي سواء قبل صدوره او بعده.

واضاف: ان الاختلاف كبير جدا بين اللبنانيين والاطراف الخارجية التي يدورون في فلكها او يرتبطون بها من هنا او هناك او بهذا الشكل او ذاك وهو ما سيزداد حدة يوما بعد يوم بغض النظر عن موعد احالة القاضي بلمار لمشروع القرار الاتهامي الى القاضي فرانسين وعن موعد موافقة الاخير على المشروع ليصبح نشر القرار بصيغته النهائية متاحا لا بل امرا واقعا.

جلسة الـ 300 بند وبند اليوم: هل ينجح بري في مسعاه الوسطي؟!

تحليل إخباري

بيروت: جلسة مجلس الوزراء اليوم اذا عقدت، لأن احتمال التأجيل مازال واردا مادام لم يتحقق توافق مانع لانفجار الحكومة، جلسة مثقلة بالبنود والملفات المكدسة ويناهز عددها الـ 300 بند. وجلسة مفخخة وقابلة للتفجير مع اختلاف النظرة بين من يعتبر الدعوة الى الجلسة مفخخة، ومن يعتبر ان جدول أعمالها مفخخ بالبند الأول بند شهود الزور. في الواقع يبدو هذا البند في كفة والبنود الـ 300 الباقية في كفة أخرى والى درجة انه وحده يفوق في الأهمية السياسية كل البنود الأخرى مجتمعة لمجرد انه تحول ممرا إجباريا الى استئناف عمل مجلس الوزراء وعودته الى وضعه الطبيعي ومساره الاجرائي.وحتى الآن مازالت جلسة مجلس الوزراء تدور في الأجواء والمواقف ذاتها التي حكمت الجلستين السابقتين وأدت الى «تطييرهما»:

ـ حزب الله وحلفاؤه يصرون على إحالة ملف شهود الزور الى المجلس العدلي بالتوافق، واذا تعذر بالتصويت أيا كانت النتيجة...

ـ الحريري وحلفاؤه يرفضون إحالة الملف الى المجلس العدلي لأن ليس هناك ملف اسمه شهود الزور، ولأن مثل هذا الملف اذا وجد لا يقع في اختصاص المجلس العدلي، ولأن إحالته الى المجلس العدلي اذا تمت تصب في عرقلة عمل المحكمة الدولية والتشويش على مسارها وعملها.

ـ الرئيس ميشال سليمان ومعه النائب وليد جنبلاط (كتلة وزارية مرجحة من 8 وزراء) يحبذان تفادي التصويت وإيجاد مخرج توافقي لهذا الملف حتى لا تنفجر الحكومة ولا ينعكس الأمر سلبا على المساعي السورية ـ السعودية. وهذا الموقف يصب عمليا في خدمة الحريري ويفيده.

وسط هذا التجاذب، برز مسعى الرئيس نبيه بري الذي كان المبادر الى نقل ملف شهود الزور الى مجلس الوزراء ويستشعر اليوم خطورة استمرار المواقف على وتيرتها الحالية ازاء هذا الملف الذي يضع الحكومة أمام مفترق طرق ويكسب جلسة اليوم طابعا مصيريا ومفصليا.

ويقوم مسعى بري على «تدوير الزوايا» واستنباط صيغة وسطية تراعي بين موقف الأكثرية القائل بعدم التصويت وموقف المعارضة القائل بحسم الملف تحت سقف المجلس العدلي.

ويقضي اقتراحه باعتبار ملف شهود الزور ملفا متفرعا من القضية الأساسية وهي جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري التي أحيلت الى المجلس العدلي في حينه، وبالتالي لا حاجة الى إصدار مرسوم جديد بإحالة ملف شهود الزور الى المجلس العدلي ولا حاجة الى طرح الملف في مجلس الوزراء الذي يأخذ علما بإحالة الملف الى المجلس العدلي الذي يعود له أن يقرر ما إذا كان صاحب الاختصاص في النظر في هذا الملف أم لا.

والسؤال المطروح اليوم وقبل ساعات من استنفاد الاتصالات السياسية واجتماع وزراء المعارضة لبحث البدائل في حال عدم التوصل الى نتيجة: هل يكون اقتراح بري الذي يلقى تفهما من سليمان ودعما من جنبلاط هو المخرج لملف شهود الزور وبداية فتح كوة في جدار الأزمة، أم يلقى مصير اقتراحات أخرى سابقة كان من أبرزها اقتراح الرئيس سليمان تشكيل لجنة برلمانية للتحقيق واقتراح الوزير نجار إحالة الملف الى هيئة القضايا والتشريع القانونية في وزارة العدل لتبدي رأيها في مسألة إحالة شهود الزور الى المجلس العدلي أو القضاء العادي.

هل يبقى منصب مدير الأمن العام شيعياً؟

بيروت: من نتائج الوضع الحكومي غير الطبيعي المتأرجح بين واقع معطل وانعقاد متقطع، شغور مركز المدير العام للأمن العام وعدم تعيين بديل عن اللواء وفيق جزيني الذي أحيل الى التقاعد. واستنادا الى مبدأ استمرارية المرفق العام، حل محل جزيني تلقائيا أعلى الضباط رتبة وهو العميد ريمون خطار، بعدما كانت العميد سهام الحركة شغلت المركز لأيام معدودة وأحيلت أيضا الى التقاعد.

مسألة تعيين مدير عام للأمن العام باتت متصلة بانعقاد مجلس الوزراء وتجاوزه عقدة أو لغم شهود الزور، بما يتيح التفرغ للبنود والملفات المتراكمة والمكدسة على طاولته، وفي هذه المسألة فإن المعلومات السياسية تشير الى الآتي:

1ـ الرئيس نبيه بري وحزب الله متفقان على إبقاء مركز الأمن العام للطائفة الشيعية وتكريس العرف الجديد الذي بدأ مع تولي اللواء جميل السيد هذا المركز الأمني المتقدم.

2ـ الرئيس ميشال سليمان لا يمانع في تولي شخصية شيعية هذا المنصب الذي يتبع معنويا وسياسيا رئيس الجمهورية، ولكنه يريد أن يظل له هامش ودور في التسمية.

3ـ الرئيس سعد الحريري يتحين فرصة أو مناسبة التعيين في المديرية العامة للأمن العام لمقايضة هذا التعيين بتثبيت اللواء أشرف ريفي والعقيد وسام الحسن في موقعيهما.

4ـ أبرز وأقوى الأسماء المطروحة لشغل مركز المدير العام للأمن العام العميد عباس ابراهيم نائب مدير مخابرات الجيش الذي يتوافر

المديرية العامة للأمن العام في بيروت

توافق حوله بدءا من التوافق الشيعي وصولا الى التوافق السياسي الذي يشكل النائب وليد جنبلاط جزءا أساسيا منه.

أخبار وأسرار لبنانية

◆ **لماذا تراجع رعد عن كلامه؟:** «التوضيح ـ التصريح» الذي صدر عن النائب محمد رعد بخصوص مهلة الأيام الأربعة أو الخمسة التي حددها، فهم على انه تراجع عن تحديد المهلة، ولكن برز اختلاف في شأن تحديد السبب المباشر لهذا التراجع:

ـ هناك من رده الى التجاوب مع ملاحظات لدمشق التي لا تستسيغ تحديد سقف زمني للاتصالات السورية ـ السعودية.

ـ هناك من رد الأمر الى ان حزب الله أخذ في الاعتبار رسالة مباشرة نقلها المبعوث الرئاسي الروسي سلطانوف وتضمنت نصائح تحذيرية من مغبة أي اهتزاز داخل لبنان يمكن أن ينعكس على المنطقة.

ـ هناك من رد الأمر الى تأخر صدور القرار الظني بعدما كان حزب الله في أجواء ان القرار سيصدر خلال أيام.

◆ **الحريري يستفسر:** تشير مصادر قريبة من حزب الله الى أن تبادل الرسائل قائم بين الرئيس الحريري وقيادة حزب الله، وان رئيس الحكومة أرسل أخيرا من يستفسر عن سبب اللهجة التصعيدية التي برزت أخيرا في مواقف لقيادات أساسية في الحزب، متسائلا: الاتصالات السعودية ـ السورية تسير جيدا، فلماذا هذا التصعيد؟ مع الاشارة الى ان مقربين من الحريري كرروا في الأيام الأخيرة ان رئيس الحكومة «ماض في التسوية، ولكنه يحتاج الى بعض الوقت، وان من الأفضل عدم ممارسة الضغط عليه».

◆ **مأزق بنيوي:** رغم إعلان فاطمة العيساوي ان استقالتها من المحكمة الدولية الخاصة بلبنان كناطقة تمت لأسباب شخصية، تعتبر مصادر في 8 آذار أن استقالة العيساوي «دلالة على عمق المأزق البنيوي الذي يواجه هذه المحكمة».

توقع أن يشهد العراق عملية انتحارية شبيهة باغتيال الحريري!

فلكي تونسي يتنبأ بمواجهة خطيرة بين حزب الله وإسرائيل في رمضان المقبل!

تونس ـ يو.بي.آي: تنبأ الفلكي التونسي حسن الشارني بأن يشهد العام 2011 اضطرابات كبيرة وكوارث طبيعية وصفها بالرهيبة وأعمال إرهابية متعددة واغتيالات في المنطقة العربية إلى جانب اندلاع حرب جديدة في لبنان بين حزب الله وإسرائيل خلال شهر رمضان المقبل.وقال الشارني الذي يتولى منصب نائب رئيس الإتحاد العالمي للفلكيين في تكهناته للعام 2011 التي نشرتها امس صحيفة «الحدث» التونسية إن «الدلائل الفلكية تشير إلى أن العام 2011 الذي سيكون أول أيامه يوم زحل أي السبت سيكون عاما هادئا خلال الأشهر الأربعة الأولى ليصبح بعد ذلك عاما مضطربا على كل الأصعدة».وأضاف الشارني الذي اكتسب شهرة عالمية واسعة منذ أن تنبأ بوفاة أميرة ويلز ديانا قبل 8 أشهر من حادث السير الذي أودى بحياتها، ان العراق سيشهد عملية انتحارية شبيهة بعملية اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري تودي بحياة رئيس حزب مهم له علاقة وطيدة بإحدى دول الجوار.

إسرائيل لحزب الله: إذا نشبت الحرب فسنرد بقوة 10 أضعاف حرب يوليو

بيروت ـ وكالات: هدد ضابط اسرائيلي كبير في قيادة الشمال بتوجيه ضربات قاسية الى لبنان في حال نشوب حرب بعد صدور القرار الظني في جريمة اغتيال رئيس الحكومة الراحل رفيق الحريري.ولفت الى انه من «الواضح أن قدرات «حزب الله» العسكرية تعاظمت، لكن قوة الردع الاسرائيلية مازالت كبيرة، وفي حال انتقل التوتر الى الحدود الشمالية، فان الرد سيكون اقسى بعشرات المرات من حرب يوليو، التي وصفها بالنزهة مقارنة بالحرب الماضية».

وحذر الضابط الاسرائيلي سكان بلدات وقرى جنوب لبنان من أن اسرائيل لن تتردد في ضرب اهداف فيها، مشيرا الى ان «حزب الله» أقام ترسانة صاروخية في القرى المحاذية للحدود الشمالية بهدف قتل مدنيين اسرائيليين.

القيادي في تيار المستقبل أكد أن المبادرة العربية لن تصل إلى أية نتيجة

علوش لـ «الأنباء»: كلام كبارة عن «طرابلس عاصمة للسنة» مرادف لمقولة «زحلة عاصمة الكثلكة»

بيروت ـ زينة طبارة

رأى القيادي في تيار المستقبل النائب السابق مصطفى علوش، ان المؤشرات السياسية والمعطيات الإقليمية لا تشير الى امكانية قيام فريق 8 آذار بقيادة «حزب الله» بأية أعمال عسكرية مسلحة منظمة ضد الداخل اللبناني بعد صدور القرار الاتهامي للمحكمة الدولية، معتبرا ان أفق العمليات المسلحة سيكون مسدودا أمام من يريد العبث بأمن المواطنين والسلم الأهلي، وبالتالي فإن الحزب لن يحصد من أي عمل عسكري قد يقدم عليه سوى السلبيات التي سترتد عليه مباشرة وتحديدا على المستوى السياسي، مضيفا ان «حزب الله» قد يستعيض عن الأعمال المسلحة بتحركات شعبية مبرمجة في الشارع تعبيرا عن استنكارها للقرار الاتهامي والدفاع عمن سيتهمه القرار المذكور في ملف اغتيال الرئيس رفيق الحريري، مشيرا الى ان أعمال الشغب تلك قد تحمل بنتائجها بعض الارتدادات على البلاد والتي لا يمكن تحديد حجمها سلفا خصوصا لجهة تعطيل أعمال المواطنين والمدارس والجامعات.

ولفت علوش في تصريح لـ «الأنباء» الى ان اللبنانيين اعتادوا خلال الأشهر الستة الماضية على سماع تصاريح التهويل والتهديد والوعيد، وعلى محاولات «حزب الله» فرض مطالبه ورؤيته وتوجهاته على الآخرين، معتبرا ان ما يقال عن مرحلة ما بعد القرار الاتهامي لا يندرج سوى في إطار محاولات الضغط على الرئيس الحريري لحمله على تقديم التنازلات ولو على حساب الدستور والقوانين لجهة إحالة ما يُسمى بملف شهود الزور الى المجلس العدلي، وعلى حساب صلاحيات الرئاستين الاولى والثالثة لجهة تحديد جدول أعمال مجلس الوزراء، معتبرا ان مرحلة ما بعد القرار الاتهامي لن تكون سوى كمرحلة ما قبله، باستثناء احتمال اندلاع أعمال شغب شعبية، يعول اللبنانيون في حال اندلاعها على الجيش والقوى الأمنية لحصرها وكبح جماحها.

ووصف علوش الضغوطات على الرئيس الحريري بسيف ذي حدين، الحد الأول لفرض ما يريده حزب الله على الحكومة اللبنانية حيال المحكمة الدولية والقرار الاتهامي وما يُسمى بملف شهود الزور، والحد الثاني لتمتين موقع ايران على طاولة المفاوضات مع الولايات المتحدة، معتبرا ان ما تحاول إيران قوله من خلال تحرك حزب الله سلبا في الداخل اللبناني، ان لديها أذرعا حديدية متعددة على المستويين السياسي والعسكري، وانها قوة إقليمية تستطيع من خلال تلك الأذرع فرض مشيئتها على المعادلات الدولية والإقليمية، وبالتالي يعتبر علوش ان كلا من الحليفين الايراني و«حزب الله» يستعملان الساحة اللبنانية للضغط على المجتمع الدولي انما لأهداف تختلف من حيث المسار وتلتقي من حيث المشروع العام لهما.

وردا على سؤال حول ما إذا كان يعد للمبادرة العربية من مفاعيل يستطيع اللبنانيون التعويل عليها للخروج من الأزمة، لفت علوش الى ان المبادرة العربية مازالت تشكل عاملا أساسيا للاستقرار الداخلي بحيث رسمت خطوطا حمراء أمام مغامرات البعض، معربا عن اعتقاده بأن لقاءات الرئيس الأسد مع الرؤساء والمسؤولين الدوليين اضافة الى التفاهم مع المملكة العربية السعودية تندرج في اطار التمسك بالاستقرار الأمني في الداخل اللبناني، وانه بالرغم مما تقدم فإن المبادرة العربية لن تصل الى أية نتيجة على مستوى إيجاد الحلول بين اللبنانيين، وذلك لكون الحلول الوسطى مرفوضة من كلا الطرفين لأن كل طرف منهما يعتبر عدم تحقيق ما يريده سقوطا كاملا على المستوى السياسي، مشيرا من جهة أخرى الى ان حزب الله أدرك توقف المبادرة العربية مما دفع به الى تصعيد لهجته التهديدية ضد الداخل اللبناني وتوجيه الرسائل لسورية بأن التفاهمات بينها وبين السعودية لا تعنيه مباشرة إلا إذا كان طرفا أساسيا بها.

وعما صدر من تعليقات على كلام النائب محمد كبّارة الذي قال فيه ان «مدينة طرابلس هي عاصمة السنة»، واعتبار المعقلين لهذا الكلام تمهيدا للفدرلة والتقسيم، ختم علوش مؤكدا ان الطائفة السنية أبعد ما تكون عن تلك الاعتبارات وعن كل ما يفرق بين لبناني وآخر على قاعدة الشراكة في الوطن، مشيرا الى انه وبالرغم مما يبديه من تحفظ على كلام النائب كبارة، الا انه يبقى كلاما مرادفا لمقولة «زحلة عاصمة الكثلكة» مؤكدا ان مدينة طرابلس هي العاصمة الثانية لجميع المذاهب والطوائف اللبنانية وجزء لا يتجزأ من التعددية الطائفية التي يمثلها النظام اللبناني وعن الوطن الجامع للبنانيين تحت سقف الدولة والشرعية.

مصطفى علوش